

## أخبار

السعودية تحقق نصرا في اليمن  
بإغلاق جبهة الحرب في الجنوب  
اتفاق الرياض لبنة سلام يترصد بها الحوثيون

عناق بعد خصام

وقال العلمي في تغريدات على تويتر "عزمتنا كبير على تنفيذ الاتفاق، وثقتنا بعزم المملكة العربية السعودية وحرصها على ذلك والحفاظ على الدولة وتعزيز سلطاتها ومؤسساتها تفوق ثقتنا بأي نصوص". وأضاف أن "الجهود المخلصة والجدارة والكبيرة التي بذلتها قيادة القوات العسكرية التابعة للحكومة والمجلس الانتقالي الجنوبي محافظة عدن خلال 30 يوما على أن تشرف القوات السعودية على الأمن داخل المدينة. ولوحة الصف والموقف".

وأشار المسؤول الحكومي إلى أن لدى الشعب اليمني تجارب غير ناجحة في تنفيذ الاتفاقات، "وفي الوقت ذاته لدى الشعب اليمني آمال كبيرة في قدرة المملكة وعزمها على التنفيذ بما يخدم المصلحة المشتركة ويؤسس لدولة واحدة وقوية قادرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية وتستوعب كل أبنائها". ووقف الحوثيون بمفردهم في خاتمة المفاوضات، حيث قال القيادي محمد علي الحوثي، عبر حسابه في تويتر، إن "الاتفاق لا يعني الشعب اليمني". وأضاف "بعد إتمام كل شيء قاموا بفرص واعتبروه إنجازا لوقف حربهم باليمن، لو كان الاتفاق من أجل مصلحة اليمن وليس نتيجة الخلاف لثم الاقتناع به وإعلانها بدون حرب وبدون إعادة تموضع للقوات".

الدفاع ووضع قوات الأمن تحت سيطرة وزارة الداخلية. وبناء على ذلك تعود القوات، التي جرى إرسالها إلى الجنوب منذ أغسطس، إلى مواقعها السابقة خلال 15 يوما وتسليم الأسلحة المتوسطة والثقيلة في عدن تحت إشراف التحالف، فيما تغادر القوات العسكرية التابعة للحكومة والمجلس الانتقالي الجنوبي محافظة عدن خلال 30 يوما على أن تشرف القوات السعودية على الأمن داخل المدينة.

عبدالله العلمي  
عزمتنا كبير على تنفيذ الاتفاق وثقتنا في السعودية كبيرة

وغادرت القوات الإماراتية عدن الشهر الماضي وسلمت السيطرة للقوات السعودية، وطلبت حكومة هادي من الإمارات وقف دعم الانفصاليين، وقالت أبو ظبي، التي لا تثق في حزب الإصلاح، إن حكومة هادي غير فعالة. وقالت الإمارات، التي بدأت الانسحاب من اليمن في يونيو، إنها ستواصل العمليات ضد الجماعات المتشددة مثل تنظيم القاعدة.

وأكد عبدالله العلمي، مدير مكتب الرئاسة اليمنية، الثلاثاء، أن الاتفاقيات تبقى مجرد حبر على ورق ما لم تتبعها عزيمة قوية وإرادة شجاعة في تنفيذها من أجل مصلحة الوطن، في وقت أعلنت فيه جماعة الحوثي رفضها للاتفاق وقالت إنها ستعمل على تقويضه.

أغلق اتفاق الرياض الموقع بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي جبهة الحرب في جنوب اليمن، ليؤسس لبنة سلام منشود في الدولة التي تقوض الميليشيات الحوثية استقرارها، لكن تنفيذ الاتفاق على أرض الواقع يستوجب عزما وحيلة بعد أن وقف الحوثيون بمفردهم في وجه الاتفاق وهددوا بنفسه.

الرياض - حققت السعودية انتصارا في اليمن الثلاثاء بإبرام اتفاق بين الحكومة والمجلس الانتقالي الجنوبي لإنهاء صراع على السلطة تسبب في فتح جبهة جديدة في الحرب اليمنية متعددة الأطراف وكاد يفاقم تمزق البلاد. ومع احتدام المواجهة للسيطرة على الجنوب سعت الرياض جاهدة للحفاظ على تماسك تحالف سنتي تشكل عام 2015 لمواجهة جماعة الحوثي المنتمدة المتحالفة مع إيران فيما تصاول الأمم المتحدة استئناف المحادثات السياسية بهدف وضع حد لهذه الحرب المدمرة.

والقوات الجنوبية المدعومة من الإمارات، الشريكة الرئيسية للسعودية في التحالف، جزء من التحالف لكن أجندتها تتعارض مع أجندة حكومة الرئيس عبدربه منصور هادي المعترف بها دوليا والتي خرجت من العاصمة صنعاء عندما سيطر الحوثيون على المدينة أواخر عام 2014.

وانقلب المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي يطالب بالحكم الذاتي في الجنوب ويأن يكون له رأي في مستقبل اليمن، على هادي في أغسطس بعدما اتهم حزب الإصلاح الإخواني المتحالف مع الرئيس اليمني بالتواطؤ في هجوم صاروخي شنه الحوثيون على القوات الجنوبية.

عادل عبدالمهدي  
أسير طهران

مشروطة. وهو ما سيؤدي إلى انهيار مشروعها في المنطقة. ويعد بقاء عادل عبدالمهدي في منصبه، وإن كان ذلك بطريقة رمزية، ضروريا لإيران والمليشيات التابعة لها في العراق لأنه يبقى الوجهة "الشرعية" في مكانها وهي الوجهة التي يمكن لإيران من خلالها أن تنفذ مخططاتها للإجهاز على المحتجين. فإن نجحت في ذلك فإن التخلص من عبدالمهدي سيكون ميسرا أما إذا أخفقت فإن عبدالمهدي سيكون وحده المسؤول عن الجرائم التي ترتكبها ميليشياتها كونه الرجل الأول في الدولة.

وأسفرت الموجة الأولى من الاحتجاجات بين الأول والسادس من أكتوبر عن مقتل 157 شخصا على الأقل، غالبيتهم من المتظاهرين الذين قضاوا بالرصاص الحي في بغداد، بحسب أرقام رسمية.

وبعد 18 يوماً من الاستراحة بسبب الزيارة الأربعة، استؤنفت الاحتجاجات في الرابع والعشرين من أكتوبر، لكنها اتخذت طابعاً آخر. وبدأت اعتصامات وإضرابات مفتوحة في المدارس والجامعات والنقابات والدوائر الرسمية، وقطع المتظاهرون طرقاً رئيسية عدة. لكن عبدالمهدي قال إن هؤلاء يستخدمون كـ"دروع بشرية" من قبل "مندسين".

ويقول أحد المسؤولين إن رئيس الوزراء "يعيش داخل فقاعة، ويتم إبلاغه بأن الاحتجاجات مؤامرة ضد حكومته، وأن عليه البقاء في السلطة. لقد بدأ يقتنع بذلك".

وأكد مصدران لوكالة الصحافة الفرنسية أن هناك قطيعة حالياً بين رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية برهم صالح الذي كان يعتبر أهم حلفائه، خصوصاً أن رئيس الوزراء لا يمتلك أي قاعدة شعبية.

ويشير مسؤول إلى أن "صالح كان أول من اقترح إيجاد بديل لعبدالمهدي، وساعت العلاقة بينهما بعد ذلك". وعقد رئيس الجمهورية اجتماعات عدة مع القيادات السياسية لوضع خارطة طريق من أجل إجراء انتخابات نيابية مبكرة قد تؤدي إلى اختيار رئيس جديد للوزراء. لكن عبدالمهدي استبعد هذا المقترح الثلاثاء، لأنه "يعتقد أنه إذا سقط، فعلى الجميع أن يسقط معه"، بحسب مسؤول عراقي.

ولفت آخرون إلى أن رئيس الوزراء كان أيضاً يخضع لضغوط متزايدة من إيران وحلفائها في العراق الذين أجبروه على تنحية عدد من القادة العسكريين بحجة أنهم مقربون من الولايات المتحدة. وتساعد الضغط مع وصول قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني الجنرال قاسم سليماني إلى العراق، مباشرة بعد انطلاق التظاهرات.

وعقد سليماني اجتماعات في بغداد والتجف لإقناع قادة الأحزاب السياسية بحماية الحكومة، فيما يؤكد مسؤول عراقي رفيع المستوى أن سليماني "هو من يصدر التعليمات".

ويشير مسؤول آخر إلى أن عبدالمهدي "ليس في موقع يمكنه من مواجهة النفوذ الإيراني"، ويضيف "هو يعلم أنه في حال لم يتبع الخط الإيراني، سيتم إقصاؤه وسيجمل مسؤوليه ما يجري".

وأطل عبدالمهدي في عدة خطابات متلفزة، وأصدر بيانات بشكل شبه يومي عبر وسائل التواصل الاجتماعي، رغم أن حكومته فرضت قيوداً على الإنترنت في غالبية المحافظات العراقية. وبعدما أعلن للمرة الأولى استقالته

للإستقالة في حال وجدت الأطراف السياسية بديلاً عنه، عاد مؤخراً بموقف أكثر تشدداً. وقال الثلاثاء إن حكومة تصريف أعمال لن تمتلك الصلاحيات الكافية لتوقيع العقود الضرورية، فيما يشير مسؤولون إلى أن تسوية كانت في طور التشكيل تبقى على عبدالمهدي رئيساً لحكومة انتقالية، لكنها كانت ستبقى مشلولة سياسياً على الأرجح.

بغداد - يجد رئيس الوزراء العراقي عادل عبدالمهدي نفسه محاصراً ومعزولاً وأن سلطاته يصنع القرار وفريق مستشاريه باتت خاضعة لضغوط متزايدة من إيران، فيما تم الاحتجاجات المناهضة للحكومة البلاد.

ووصل عبدالمهدي (77 عاماً) إلى السلطة العام الماضي، نتيجة تسوية سياسية بين رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر، زعيم أكبر كتلة برلمانية، وزعيم تنظيم بدر المقرب من إيران هادي العامري، وبمباركة المرجعية الدينية الشيعية الأعلى في البلاد.

وكان ينظر إلى عبدالمهدي على أنه صاحب خبرة وقادر على إيجاد حلول لمسألة البطالة والفساد، خصوصاً أنه أول رئيس وزراء في العراق بعد دحر تنظيم الدولة الإسلامية.

وتوقع مراقبون أن تؤدي احتجاجات صيفية إلى إنهاء ولايته مبكراً، حتى أنه هو نفسه قال في أكثر من مناسبة "كتاب استقالتي في جيبتي".

لذا، عندما انطلقت الاحتجاجات الشعبية ضد الفساد والبطالة مطلع أكتوبر الماضي، جهز عبدالمهدي خطاب الاستقالة لتوجيهه إلى الشعب عبر التلفزيون، لكنه لم يتمكن من الإذلاء به.

ويقول مسؤولون إن عبدالمهدي "كان جاهزاً تماماً للإستقالة خلال الأسبوع الأول من الاحتجاجات، لكنه بقي تحت ضغط أطراف عدة".

بقاء عادل عبدالمهدي  
في منصبه ضروري لإيران  
والمليشيات التابعة لها  
في العراق

وبدلاً من ذلك، ظهر رئيس الوزراء في خطاب مسجل تم بثه عند الثانية فجراً من يوم الثالث من أكتوبر، مقدماً خلاله جملة مقترحات لإصلاحات اغضبت الشارع.

ومذ ذاك الحين، قاوم عبدالمهدي الدعوات المتزايدة لإستقالته وإجراء تعديل حكومي، متبنياً موقفاً أكثر حدة تجاه المتظاهرين، فيما يرى مراقبون أن رئيس الوزراء أسير الأحزاب السياسية التي اتت به إلى السلطة.

وقال الكاتب العراقي فاروق يوسف "يبدو عبدالمهدي كما لو أنه رئيس وزراء رغماً عنه. فهو وإن اعتلى بالصدفة منصبه باعتباره رجل تسوية فخطأها على عجل فإن موقعه في نظام طائفي مصر على الاستمرار في امتيازاته غير المقبولة من الشعب جعله يبدو أشبه بالدمية التي تلعب بها أياد خفية، وصار عليه أن يكون واجهة لمصالح أصحابها".

وأكد يوسف في تصريح لـ "العرب" على أن رئيس الوزراء العراقي لا يمتلك هامشاً للحركة باعتباره رجل القرار السياسي الأول في العراق. فقد قيدت حركته لتشمل حريته في الإستقالة، بحيث صارت تلك الإستقالة رهن قرار إيراني.

يفضل عدم تقديم تنازلات إلى المحتجين خشية أن تؤدي التضحية برجل غير نافع كعبدالمهدي إلى انهيار النظام كله

وبذلك تفقد إيران الركن الأساس من نموذجها في



## إيران تعتبر اتفاق الرياض لا يحل مشاكل اليمن

وقالت مصادر سياسية يمنية وسعودية إن الاتفاق الموقع في الرياض ينص على تولى المجلس الانتقالي الجنوبي عدداً من الوزارات في الحكومة اليمنية التي ستعود بدورها إلى عدن.

وتدعم إيران الحوثيين ولكنها تنفي تسليحهم كما تتهمها الرياض وواشنطن، كما أنها تندد دائماً بالضربات الجوية التي تقول إن التحالف العسكري يرتكبها منذ انخراطه في النزاع اليمني عام 2015، في وقت تغض فيه الطرف عن إدانة هجمات ميليشياتها الحوثية على الأراضي السعودية.

ولحل المشاكل في اليمن، وإنما تأتي في سياق تعزيز نفوذ في جنوب هذا البلد". واعتبر موسوي أن "الخطوة الأولى لحل الأزمة اليمنية، تكمن في إيقاف الحرب ثم إجراء محادثات يمنية-يمينية وصولاً إلى اتفاق حول المستقبل السياسي".

وكان النزاع في جنوب اليمن الذي شهد سيطرة المجلس الانتقالي على مدينة عدن التي تعدها الحكومة "عاصمة مؤقتة"، أدى إلى ابتعاد التحالف الذي تقوده السعودية عن معركته ضد المتمرد الحوثيين الذين يسيطرون على العاصمة صنعاء وأجزاء أخرى واسعة من البلاد.

وتحرص السعودية على تقليص نفوذ إيران في اليمن، خشية تحول المتمرد المدعومين من طهران إلى ما يشبه جماعة حزب الله في لبنان من ناحية النفوذ السياسي والقوة العسكرية.

ووقعت الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً اتفاقاً في العاصمة السعودية مع المجلس الانتقالي، بهدف إلى تقاسم السلطة ووضع حد للنزاع الذي يشهده جنوب البلد الغارق في الحرب، لقي إشادة عربية وأممية وغربية. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية عباس موسوي، في بيان، إن "هكذا اتفاقاً لا تقدم أي دعم

طهران - اعتبرت إيران الأربعاء أن الاتفاق الموقع في الرياض الثلاثاء بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي "لا يقدم أي دعم لحل المشاكل في اليمن"، في تمام مع موقف ميليشياتها الحوثية التي ترى في الاتفاق إضعافاً لنفوذها وأجندتها.

ويطالب الحوثيون بترتيبات لتقاسم السلطة تضمن لهم دوراً كبيراً في حكومة وحدة وطنية، فيما تقول السعودية إن على الحوثيين قطع العلاقات مع إيران والتخلي عن الأسلحة الثقيلة وضممان أمن الحدود، وهو ما يتناقض مع أجندات طهران.